شرارة آذار
دعوة للتفكير بصوت مرتفع

البراميل المتفجرة ويأس الأسد

ماكس فيشر ـــــ

ترجمة ريم من قسم ترجمة شرارة آذار

لا تختلف البراميل المتفجرة والتي هي أحدث أسلحة النظام السوري المدمرة عن غيرها من الأدوات الإرهابية. ولكن البراميل النفطية التي تُملأ بالمتفجرات والشظايا المعدنية الشبيهة بالمسامير، والتي تُلقى على المناطق التي يسيطر عليها الثوار تختلف عن القنابل التقليدية في أنها أشد قسوة بكثير. ولا يمكن تحديد ما إذا كانت البراميل المتفجرة أكثر فتكا أو أكثر تدميرا من القنابل التقليدية أو أقل منها.

وبحسب تحليل الخبير الحربي ريتشارد لويد فإن فعالية البراميل المتفجرة ٢٥ ٪في كل مرة ، وحتى آنذاك فإنها مصممة بطريقة رديئة حيث أن شخصاً يقف على بعد ٤٠ قدما منها لديه فرصة ٣٪ فقط أن يصاب. وقد انتقد إليوت هيغنز، وهو أول مراقب للأسلحة المستخدمة في سوريا والذي لا يعمل لدى وكالة الاستخبارات الرئيسية، انتقد الضجة الإعلامية المُثارة حول البراميل المتفجرة وكتب على تويتر: (إن تسميتها "براميل متفجرة" يعطيها فعالية قوية، في حين أنها أساسا لا شيء).

ولكن المخيف حقا هي أخلاقيات صنع الأسلحة يدويا واستخدامها المنهج ضد أحياء حلب. فهي تتوجه إلى العقول المفردة في النظام التي تركز على إيجاد طرق جديدة للقتل، والسعي الحثيث والهوس بالفوضى والدمار كإستراتيجية رسمية على ما يبدو في الصراع الذي يستمر منذ قرابة ثلاث سنوات حتى الآن.

البراميل المتفجرة تبعث على القلق لأنها تؤكد ما كان جلياً بشكل متزايد طوال فترة الحرب السورية وهو أن نظام بشار الأسد لا يهتم بأي شيء بخلاف القتل، وعدم خسارة الحرب، ولكن ربما ليس للفوز بشكل معلن. قد يبدو افتقار نظام الأسد للمهارة في الحرب شيئا سيئا باعتبارها الجانب السلبي، وهو ما ساعد على تحويل الصراع الذي بدأ باحتجاجات شعبية إلى طريق مسدود، معركة طويلة وطويلة يمكن أن تستمر عشر سنوات أخرى . استخدام البراميل المتفجرة تعني بشكل صريح عدم قدرة الأسد على كسب المعركة ، فضلا عن عدم رغبته في النظر في أي إستراتيجية أخرى غير القتل العشوائي، وهو ما يشير إلى سنوات عديدة أخرى من الصراع المروع في البلاد والتي شهدت بالفعل بما فيه الكفاية ليبقى كعلامة فارقة لأجيال.

في العنف الثوري

نفط دير الزور

معاناة أن تكون صحفياً

براميل حلب

أم أحمد صانعة التماثيل

اعلام الثورة

ملثموا داعش

في العنف الثوري وانحرافات الثورة

صبر درويش

لا يمكن تفسير الصراع الدائر في سوريا والاتجاهات الذي اتخذه هذا الصراع بالاستناد إلى نظريات ثقافوية تسارع إلى إطلاق أحكام قيمة أكثر مما تسعى إلى تفسير الوقائع وتحليل معطيات الصراع وشروطه التاريخية.

إذ من الابتذال بمكان القول أن أيديولوجيا الاسلام السياسي كانت حاضرة على طول الخط في "لا شعور" قوى المجتمع السوري المنتفضة، وأنه كانت المسألة تحتاج إلى فرصة تاريخية محددة كي تظهر إلى العلن وتتبلور تعبيراتها، ولا يقل ابتذالاً عن ذلك الحديث عن الطبيعة المعتدلة للثقافة السائدة في المجتمع السوري؛ فالتحديد بحدّ ذاته فاسد، إذ هل من الممكن الحديث عن ثقافة واحدة سائدة في المجتمع السوري؟ والأهم من ذلك، هل نتعامل هنا مع "الثقافة" باعتبارها جوهراً ثابتاً لا يتغير؟. في الحقيقة على أرض الصراعات الاجتماعية كل شيء في تغير، بينما الثابت هنا هو أن لا شيء ثابت!.

بدأت ثورة السوريين سلمية كما ينبغي عليها أن تكون، وصمدت لأشهر رغم كل العنف الذي مارسته السطلة الحاكمة منذ أول لحظة لخروج المنتفضين إلى الشارع، وتسلل العنف الثوري مع بداية الطور الثاني للثورة إلى صفوف الثوار، لماذا حدث ذلك وكيف؟ وهل تكمن المشكلة في العنف الثوري ذاته كمقولة أم في مكان آخر.

هناك حد فاصل علينا أن لا نغيبه على الاطلاق بين العنف الثوري من جهة، وانحرافات الثورة من جهة اخرى. إذ ليس كل عنف ثوري يقود إلى انحراف في الثورة بالضرورة، بمعنى أن انحراف الثورة إذا حدث، فهو غير مشروط بالعنف الثوري، إذ لا ترابط سببي بين الحدين؛ وهي مغالطة وخلط للأوراق غالباً ما يعتمدها أصحاب مقولة : "ألم نقل لكم؟!".

أغلب الثورات في العالم تخللها العنف، إذ لم تقم سلطة عبر التاريخ الحديث بالتنازل عن مواقعها لخصمها الطبقي هكذا وبكل ديموقراطية، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات والتي تؤكد القاعدة لا تنفيها.

وفي الوضع السوري، لا شيء استثنائي، فالانتفاضة الشعبية كانت قد صمدت لأشهر وهي تدافع عن سلمية خيارها في اسقاط حكم الأسد، ولم تتحول إلى الكفاح المسلح إلا بعد ارتفاع معدلات القتل وحجم العنف الذي ارتكبته قوات الأسد. بيد أن ذلك لا يكفي لتفسير الاسباب التي وقفت خلف خيار الكفاح المسلح.

لا خلاف ان سنوات حكم الأسد كان قد تمخض عنها تدني كبير في مستوى الوعي السياسي لدى قطاعات واسعة من المجتمع السوري، ولم تكن الثورة فعلاً سحرياً ينتج عنه بشكل اتوماتيكي تغييراً لهذه المعادلة، ما جرى أنه تم استغلال هذه الظاهرة من قبل اطراف كثيرة، وطبعاً في مقدمتها نظام الأسد ذاته؛ ورغم كل الجهد الذي بذل، إلا أن قوى الثورة لم تتمكن من تحصين نفسها وبلورة قواها بدرجة كافية، مما جعلها عرضة للتلاعب من اطراف عدة، وفي مقدمتها المعارضة السورية ذاتها.

إذ ألا تتحمل المعارضة جزءً كبيراً من مسؤولية حمل السلاح في الثورة السورية؟ ألم يشجع المجلس الوطني على حمل السلاح في مناسبات عدة؟ وألم يدعم تشجيعه هذا، بوعود راح يقطعها للثائرين حول التدخل العسكري الخارجي والدعم المرافق له؟

لقد ساهمت بعض قوى المعارضة وعلى رأسها المجلس الوطني بقيادة الإخوان المسلمين، بالتشجيع بشكل أو بأخر على تسليح ثورة السوريين، وفي الوقت نفسه فشلت هذه المعارضة في بلورة قطب سياسي قادر على أن يتمفصل مع هذا الجناح المسلح للثورة، كي يكون ذراعاً له على صعيد الصراع. ما حدث فيما بعد، أن المعارضة السياسية كانت بمكان والتشكيلات العسكرية للثوار بمكان آخر. وهو واحد من أهم العوامل التي ستفضي فيما بعد إلى انحراف الثورة عن شعاراتها الأولى.

من جهة أخرى، لعب المال السياسي دوراً لا يقل أهمية عن سابقه، فغذى تلك الميول نحو التسليح، وعمد إلى تبني تشكيلات كانت منذ البدء تابعة له اكثر مما هي تابعة لثورة السوريين، ولنا في لواء الاسلام الممول سعودياً خير مثال على ذلك.

وتكفي اليوم نظرة متفحصة لطبيعة الصراع العسكري الدائر على الأرض السورية، كي ندرك أنه صراع بين دول تصفي حساباته هنا، إذ أغلب الأطراف الكبرى المتقاتلة اليوم لا يمت إلى ثورة السوريين وشعاراتها بصلة، لا داعش ولا النصرة ولا حتى الجبهة، وهؤلاء جميعهم ليسوا الثورة السورية، كما أنهم ليسوا الممثل عن السوريين.

لم تحتج قوى المعارضة المشجعة لخيار التسليح، والمال السياسي المترقب لأي فرصة مناسبة، سوى توفر المناخ المناسب للانطلاق، وهو فعلاً ما حققه نظام الأسد عبر كل ممارسته التي انتهجها منذ الأشهر الاولى للثورة.

من الصحيح ان السوريين أجبروا على حمل السلاح، وخصوصاً مع تزايد عدد وحجم المجازر المرتكبة، بيد أن العوامل الأخرى التي حاولنا مقاربتها، كانت أساسية في تكريس هذا الخيار وتعميمه؛ بينما انحراف الثورة عن منطلقاتها الأولى فيأتي كنتيجة لغياب تبلور قطب معارض يرتقي إلى مستوى الحراك الثوري، ويتمكن من تمثيله تمثيلاً حقيقياً لا وهمياً كما هو الحال اليوم، من جهة، ومن جهة أخرى، تبقى قوى الثورة المدنية حتى اللحظة من دون أي تمثيل سياسي أو حتى عسكري يتيح لنا معرفة إن كانت هذه القوى قد انحرفت عن شعاراتها الأولى أم لا. فالمتقاتلون على الأرض وخصوصاً أولاءك المتطرفين من كل الأشكال، يمثلون "الداعمين والممولين لهم"، ولا يمثلون قوى الثورة السورية التي انطلقت في شهر آذار من عام ٢٠١١.

حلب: النظام يصعد انتقامه من المدنيين

أحمد العقدة

لايكادُ يفرغُ المسعفون من انتشال جثث الضحايا من تحت الأنقاض في حلب حتى يسقط برميل متفجر جديد. هو حدث بات حاضراً في يوميات الحلبيين لليوم التاسع على التوالي. يقول المسعفون إن سقوط البراميل زاد حدة وعدداً مع سقوط مشفى الكندي بيد المعارضة المسلحة.

الإحصاءات الدقيقة غائبة عن المشهد في ظل أعداد القتلى والجرحى التي تزداد بشكل متواصل على امتداد ١٥٠ كيلومتراً من أول نقطة تسيطر عليها المعارضة المسلحة وحتى الحدود السورية التركية.

عدد البراميل التي سقطت على حلب بلغ أكثر من ٢٠٠ برميل متفجر خلال الأسبوع الماضي. وحصدت البراميل أرواح نحو ١٠٠٠ قتيل وفق تقديرات طبية وإعلامية غيرنهائية، معظمهم من النساء والأطفال.

سقوط مشفى الكندي من يد النظام، السبت الماضي، ومحاصرة المعارضة المسلحة لسجن حلب المركزي الذي أصبح آيلاً للسقوط في أي لحظة، يدل على عدم قوة النظام على حماية ثكناته الحالية التي تتساقط تباعاً، الأمر الذي يُبعد فكرة أن يكون القصف بالبراميل تمهيداً لاقتحام ما في أي محور من محاور حلب.

يؤكد قائد عسكري من لواء التوحيد صحة تلك الفرضية التي لا تربط بين تصعيد النظام الأخير وخسارته لمقراته. ويقول مفضلاً عدم الكشف عن اسمه، في حديث، إن "الهجمة لا تتعلق بأي خطة عسكرية للنظام من أجل اقتحام المدينة". ويضيف "هي فقط من أجل جنيف٢"، مشيراً إلى أن النظام "يريد أن يوهم العالم انه موجود في كل مكان من سوريا، ويستخدم قتل المدنيين كورقة ضغط في جنيف لا أكثر".

قصف النظام يتركز على الأحياء الشرقية من مدينة حلب، وهي أحياءٌ خاضعة لسيطرة المعارضة، في مساكن هنانو والصاخور وبعيدين، إضافة إلى استهداف يومي لأحياء القاطرجي وقاضي عسكر، التي تتواجد فيها أهم المقرات العسكرية للمعارضة المسلحة والفصائل الإسلامية بما فيها الهيئة الشرعية و مقر "الدولة الاسلامية في العراق والشام".

أما في الريف فيتركز القصف على مدن كبرى في الريف الشمالي من محافظة حلب تعتبر الحاضنة الشعبية الأكبر للمعارضة المسلحة، في مارع وأعزاز وعندان وحيان والقرى المجاورة، إضافة إلى مدينتي منبج والباب في الريف الشرقي من حلب.

يقول الناشطون إن المقرات العسكرية للمعارضة المسلحة لم يصلها أي برميل حتى الآن بشكل مباشر، ومعظم ضحايا البراميل المتفجرة هم من المدنيين الذين اضطروا للنزوح بشكل جماعي إلى القرى القريبة من الحدود السورية التركية.

أما قوات المعارضة فلا تملك ما تفعلهُ إزاء الطيران الذي يلقي البراميل المتفجرة، فيقتصر الرد على البراميل بقصف متقطع بصواريخ محلية الصنع على الجزء الخاضع لسيطرة قوات النظام من حلب، إضافة إلى استهداف يومي لقريتي نبل والزهراء الموالِيتين، فيما ترد المعارضة السياسية ممثلة بالائتلاف السوري المعارض بالتلويح أنها لن تشارك في جنيف ٢، ما لم يتوقف سقوط البراميل المتفجرة على حلب والذي أدانه الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون.

ونتيجة للهجمة غير المسبوقة بالبراميل المتفجرة ، كما يصفها ناشطون، غصت المشافي الميدانية في حلب وريفها بمئات الجرحى، حالة معظمهم خطيرة، ما أدى إلى نقل مئات المصابين إلى مشافي كلس وغازي عنتاب في الجانب التركي.

وتوجه المشافي والاتحادات والمجالس الطبية في حلب وريفها نداءات يومية للمواطنين من أجل التبرع بالدم والمساعدة في إنقاذ الجرحى من تحت الأنقاض. كما علقت "مديرية التعليم الحرة في محافظة حلب" الدوام في جميع مدارس حلب وريفها بعد تكرر استهداف المدارس، حيث أدى استهداف المدارس إلى جرح نحو ٤٠ طفلاً إثر سقوط برميلين متفجرين على مدرستين متجاورتين في مدينة مارع ٣٠ كيلومتراً شمال مدينة حلب.

آفاق الحل السياسي في الصراع السوري

لؤي صافي

يكثر الحديث اليوم عن حل سياسي للصراع الدموي في سورية والذي راح ضحيته أكثر من مئة وعشرين ألف قتيل من المدنيين وأكثر من أربعين ألفا من مرتبات الجيش. الحل السياسي الذي يحقق أهداف الثورة في الانتقال إلى نظام ديموقراطي وينهي نزيف الدم السوري المستمر منذ قرابة ثلاث سنوات هو الحل الأمثل لهذا الصراع. السؤال الذي يدور في الأذهان ويتردد على الألسن هو سؤال الإمكان: هل الحل السياسي للصراع العسكري في سورية ممكن؟

من المفيد قبل النظر في إمكان الوصول إلى حل سياسي أن نتحدث عن معنى الحل السياسي الذي يمكن أن يخرج البلاد من حالة الاستقطاب الشديد بين مكونات المجتمع السوري ويضعها على بداية طريق المصالحة الوطنية، ويسمح بتجاوز حالة الاستبداد وما رافقها من استقطاب طائفي والتي ولدتها ممارسات نظام الأسد منذ مطلع سبعينات القرن الماضي.

الإطار النظري للحل السياسي في سورية يعني إنهاء الاقتتال بين قوات النظام وحلفائه من جهة، والكتائب المقاتلة لإسقاطه بمختلف أصنافها واصطفافاتها، والوصول إلى بنية سياسية وآليات عمل مشتركة تسمح بحل الخلافات القائمة بين الأطراف سلمياً ومن دون اللجوء إلى القوة واستخدام العنف لفرض رأي أو رؤية يحملها طرف من أطراف الصراع على الآخر. وهذا يعني بطبيعة الحال نقل القرار السياسي من العسكريين والمقاتلين إلى السياسيين والشخصيات الوطنية التي تمثل القوى المتصارعة. البنية السياسية المطلوبة للوصول إلى الحل السياسي يجب أن تعطي مكونات الشعب السوري المختلفة حيزاً كافياً من الحريات يضمن عدم تحكم أي مكون في الممارسات الاجتماعية والثقافية والدينية للمكونات الأخرى، وآليات العمل المشترك هي آليات القرار الديموقراطي عبر صناديق الاقتراع والمشاركة الحرة في الحياة السياسية.

ثمة تقاطعات كبيرة بين القوى السياسية والاجتماعية المتصارعة على الإطار العام للحل السياسي. فالنظام وأعوانه يتحدثون عن الاحتكام إلى صناديق الاقتراع لاختيار القيادة السياسية، وهم لذلك يطالبون المعارضة بقبول مسألة تحديد مصير بشار الأسد من خلال صناديق الاقتراع. المشكلة هنا أن النظام السوري بتركيبته الحالية غير قادر على إجراء انتخابات حرة ونزيهة من جهة، وأن اختيار النظام لطريق الحسم العسكري للتعامل مع الدعوات الإصلاحية يجعل مسألة القبول بالأسد على رأس دولة ساهم بتدميرها أمراً مستحيلا.

قوى المعارضة دعت نظام الأسد منذ بداية الصراع السياسي وقبل تحوله إلى صراع عسكري إلى إدخال إصلاحات سياسية ودستورية وبدء حياة ديموقراطية تسمح بالمشاركة السياسية الواسعة وإنهاء نظام الحزب الواحد وحكم القائد الرمز المتعالي فوق الحياة السياسية الذي بدأ مع تولي الأسد الأب مقاليد السلطة في القرن الماضي. وبطريقة مشابهة، ولكنها بالتأكيد غير مطابقة، تحدثت القوى المقاتلة ذات النزعة الإسلامية عن نظام يقوم على الشورى والانتخابات التي تفرز القيادة السياسية، ولكنها تختلف في فهمها لمعنى الشورى وآليات الانتخاب وصلاحيات ممثلي الشعب (وفق مفهوم أهل الحل والعقد التاريخي) وفق طرح فضفاض لتحكيم الشريعة في الحياة العامة.

وعلى رغم تسليمنا بوجود صعوبات عدة ومهمة في التوافق على إطار نظري لحل الأزمة، فإن بذور التوافق النظري موجودة، على الأقل على مستوى القيم الأساسية، مثل المساواة والمشاركة والمساءلة والحريات والعدالة الإجرائية والاجتماعية. هذا التشارك القيمي يحتاج بطبيعة الحال إلى تفسير بنيوي وتنظيمي، مما يتطلب دخول الأطراف في حوار واسع ومتعدد المستويات لتوضيح المفاهيم والتصورات والتعاطي مع المخاوف والتحفظات والوصول إلى لغة سياسية مشتركة تسمح ببدء حياة سياسية في المجتمع السوري بعد انقطاع دام نصف قرن مذ أن تولى حزب البعث السلطة في البلاد.

الصعوبة الأساسية اليوم في الوصول إلى حل سياسي هي غياب القوى السياسية المؤثرة التي تؤمن بالحل السياسي والقادرة في الوقت نفسه على توفير الأجواء السياسية والأمنية، وتسهيل سبل الحوار بين الأطراف المتنازعة للوصول إلى إطار سياسي مشترك ولغة سياسية مشتركة. فالقوى الإقليمية والدولية القادرة على ممارسة هذا الدور تنقسم إلى قسمين: من يسعى إلى حل عسكري ويرى في الحديث عن حل سياسي وسيلة لإطالة أمد الصراع والاختباء خلف موقف أخلاقي لرفع اللوم عنه وعن خياره الدموي، ومن يؤمن بالحل السياسي ولكنه لا يسعى بالضرورة إلى تحقيق تحول ديموقراطي.

فروسيا وإيران تنظران إلى سورية من منظار جيوسياسي باعتبارها منطقة نفوذ ونقطة ارتكاز متقدمة في الصراع مع الولايات المتحدة وحلفائها. التدمير الكبير في البنية التحتية لسورية والخسائر البشرية الهائلة والحالة الإنسانية المتدهورة في البلاد أمور لا تحتل موقعاً متقدماً على قائمة أولويات روسيا وإيران. روسيا ترى في سورية قاعدة متقدمة لمواجهة النفوذ الأميركي وحليفاً مهماً ضد التعاطف السني مع الجمهوريات الإسلامية الغنية بالنفط والراغبة في تحقيق مزيد من الاستقلال عن الهيمنة الروسية. وعلى رغم أن هذا التعاطف موهوم ومبالغ به إلى حد بعيد، إلا أنه يشكل جزءاً من المخاوف الروسية من التيارات الإسلامية الناشطة في المنطقة العربية التي تفهم عادة في روسيا من خلال تجربة حرب الشيشان. في حين ترى إيران في سورية ممراً مهماً للسلاح إلى جنوب لبنان، وفي النظام السوري شريكاً لتسهيل توسع النفوذ الإيراني من خلال التوسع الشيعي ودعم الأقليات الشيعية في سورية والمشرق العربي.

الغرب بقيادة الولايات المتحدة محكوم من جهة أخرى في تعاطيه مع الشأن السوري بالتزاماته بحفظ أمن إسرائيل من جهة والصراع مع المنظمات الإسلامية المتطرفة والمتحالفة مع تنظيم «القاعدة». إضعاف نظام الأسد واحتواء البرنامج النووي الإيراني كانا في مقدم العوامل التي وجهت سياسة أوباما في السنتين الأوليين من الثورة. في حين أصبح هاجس «القاعدة» وحلفائها في سورية العنصر الأساسي في تحركات الولايات المتحدة الأخيرة في ما يتعلق بالملف السوري، كما كان تزايد تأثير الحركات الإسلامية الدافع الرئيسي لتحركها لإنهاء الحرب في البلقان في منتصف التسعينات.

الموقف الأميركي من الصراع السوري أضعف مواقف حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة المتعاطفين مع الثورة السورية، وبشكل خاص موقف تركيا وقطر (حليف تركيا الرئيسي) في التعاطي مع ثورات الربيع العربي من جهة، والسعودية ودولة الإمارات من جهة أخرى. الموقف الأميركي دعا السعودية إلى اتخاذ موقف متمرد على الموقف الأميركي والذي برز في رفض توليها مقعد العضو غير الدائم في مجلس الأمن، وذلك عقب تراجع أوباما عن ضرب نظام الأسد ودخوله في صفقة مع إيران.

من جهة أخرى كان للتغييرات في التحالفات العسكرية أثرها على الأرض. فقد انفصلت أكبر المجموعات العسكرية التابعة لـ «الجيش السوري الحر»، وفي مقدمها لواء التوحيد ولواء الإسلام، عن هذا الجيش وقررت الالتحاق بـ «الجبهة الإسلامية» التي تشكلت أساساً من لواء صقور الشام ولواء أحرار الشام والتي أخذت موقفاً رافضاً للائتلاف الوطني السوري.

أما الائتلاف الوطني، الجبهة الأوسع في صفوف المعارضة السياسية، فلم يتمكن من تحقيق مستوى أدنى من التنسيق مع القوى العسكرية الرئيسية في الداخل. بل إن العلاقة بين الائتلاف وهيئة الأركان من جهة، وقيادات الكتائب الإسلامية المقاتلة ازدادت توتراً خلال الأشهر القليلة الماضية، بعد أن عجز الائتلاف عن إيجاد آليات للتواصل والتشاور مع هذه القوى نتيجة الاستقطاب السياسي الحاد داخل الائتلاف والذي عكس الاستقطاب السياسي الإقليمي بين القوى الإقليمية المؤيدة للثورة السورية.

تراجع دور القوى العسكرية والسياسية السورية نتيجة تحالفات مع دول إقليمية متصارعة على الساحة السورية، يجعل الوصول إلى حل سياسي أمراً بالغ التعقيد. ويبدو أن أوراق الحل السياسي انتقلت من أيدي السوريين، سواء كانوا في المعارضة أو النظام، إلى أيدي القوى الإقليمية والدولية التي لم تكن منذ البداية معنية بالتحول الديموقراطي أو الحل السياسي، بل بصراعاتها الجيوسياسية والأيديولوجية. أعمال القتل والتدمير المتزايدة في سورية مع اقتراب مؤتمر جنيف تظهر أن الحل السياسي ليس هو الهم الرئيسي للقوى المتصارعة، بل خوض حرب بالوكالة للدفع بالمشاريع الإقليمية والدولية.

الهوة الكبيرة والمتزايدة بين قيادات الائتلاف الوطني والجبهة الإسلامية تضعف موقف المعارضة السورية وتنقل الثقل في مفاوضات جنيف إلى الدولتين الراعيتين لهذا المؤتمر. اتفاق الدولتين على عقد المفاوضات لا يعني وجود تفاهم تفصيلي حول أهداف المؤتمر. ففي حين تصر روسيا على أن المفاوضات غير مشروطة وأن كل الخلافات بين النظام والمعارضة قابلة للنقاش، تؤكد الولايات المتحدة، نزولاً عند رغبة الائتلاف، أن المفاوضات تهدف إلى قيام هيئة حكم انتقالية بكامل الصلاحيات التنفيذية.

الموقف الأميركي لا يزال يلفه الكثير من الغموض. فوزير الخارجية جون كيري والسفير الأميركي في سورية، روبرت فورد، يدعمان مطالب الائتلاف، ويدعوان إلى استبدال بشار الأسد والدخول في عملية انتقالية نحو نظام ديموقراطي. ولكن موقف المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي المتماهي مع الموقف الروسي، والمصر على الدخول في محادثات غير مشروطة وعلى مشاركة إيران في محادثات جنيف، ورفضه انفراد الائتلاف في تمثيل المعارضة السورية، يزيد من ضبابية الموقف الأميركي. ذلك أن قدرة الولايات المتحدة على التأثير في مواقف مسؤولي الأمم المتحدة، وجميع المبعوثين الأمميين خاصة في قضايا حساسة بالنسبة للولايات المتحدة، معروفة لدى الجميع، ومن المستبعد أن يستطيع الإبراهيمي الاحتفاظ بموقعه كل هذه الفترة من دون موافقة أميركية ضمنية.

هذا يعنى أن قدرة المعارضة السورية على استرداد زمام المبادرة، والاستفادة من الخلافات الدولية والإقليمية، تتوقف على قدرتها على العمل كجبهة واحدة. ومع الأسف لا يزال هذا المشهد بعيد الاحتمال نتيجة الاستقطابات الحادة داخل أروقة المعارضة السياسية والعسكرية، واستمرار الاصطفاف الإقليمي وغياب الراعي الدولي الملتزم بالتحول الديموقراطي في سورية.

توحيد صفوف المعارضة السياسية والعسكرية يمثل الأمل الوحيد المتبقي لتغيير الحراك الحالي وفرض واقع سياسي وعسكري جديد يدفع بالقوى الدولية إلى قبول عملية التحول الديموقراطي، وممارسة الضغوط اللازمة على نظام الأسد للوصول إلى حل سياسي ينهي الاستبداد ويعلن بداية الحياة السياسية الحرة والكريمة في سورية.

فهل يرتفع السياسيون والثوار السوريون إلى مستوى المسؤولية الوطنية والتاريخية؟

نفط دير الزور عرضة للنهب

هيف غانم

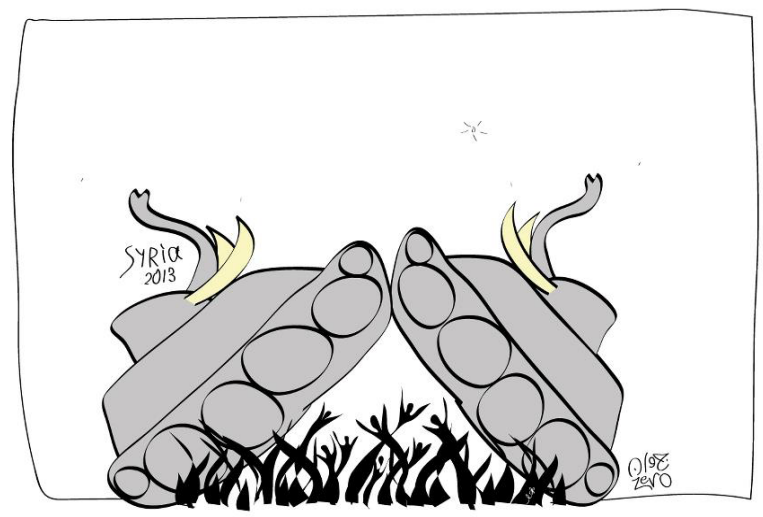

انتشرت في الآونة الأخيرة في ريف مدينة دير الزور ظاهرة سرقة النفط الخام، حيث يقوم تجار الأزمات واللصوص بثقب أنابيب النفط لاستخراجه وبيعه، فتجارة النفط أصبحت عمل من لا عمل له، والجميع يعمل بها بشكل كبير وفي العلن.

حقول النفط في هذه المنطقة كانت تساهم بما يزيد على مئتي ألف برميل من مجمل الإنتاج النفطي السوري الذي كان يبلغ ٣٥٠ ألف برميل يومياً، قبل بداية الحرب. ويعتبر الناشط الميداني الإعلامي عبد الكريم (٣٥ عاماً) "إن سيطرة بعض الكتائب والسماسرة على المنابع النفطية لم يعد بالنفع على الأهالي، الذين ينظرون للأمر على انه استمرار لسياسة سرقة عائدات النفط التي قام بها النظام طيلة أربعين عاماً".

يضيف عبد الكريم "سحب الدخان التي تغطي سماء ريف دير الزور ليست ناجمة عن قصف لقوات النظام وليست لسقوط طائرة حربية، بل هي ناتجة عن عملية تكرير النفط الخام، بطريقة بدائية". تشمل هذه العملية وضع برميل على النار وتمديد أنبوبين إليه ويتم زيادة حرارة النار تدريجياً لتصل إلى درجة معينة، على أثرها يرشح البنزين والمازوت كل واحد في أنبوب، فكل مشتق من النفط يحتاج لدرجة حرارة معينة لكي يتم عزله عن السائل الأساسي. ويختم عبد الكريم "أي شخص بإمكانه ممارسة مهنة "الحرّاقات" هذه وهي تجد انتشاراً في ريف دير الزور والرقة والحسكة وحلب وإدلب وصولاً إلى أطراف اللاذقية، فنقص الموارد أجبر السكان على شراء هذه المشتقات غير الصالحة للاستعمال في التدفئة والطبخ، لرخص ثمنها وتوفرها."

العائدات المالية لعمليات بيع النفط الخام والمكرر يدوياً، جعلت من يسيطر على الآبار من تجار وسماسرة يتغاضون عن الأضرار الصحية الناجمة عن التكرير اليدوي، والتي تهدد بكوارث إنسانية وبيئية بدأت بالظهور بشكل كبير في هذه المناطق على شكل أمراض معدية وحالات حروق واختناق كثيرة.

أحد الأطباء الذي رفض الكشف عن اسمه تحدث قائلاً: "قام بعض السكان باختراع آلات تكرير يدوية، ينتج عن هذه العملية مشتقات نفطية سيئة الجودة وخطيرة على الصحة، وقد تسببت بحوادث كثيرة راح ضحيتها عشرات المدنيين مابين الموت والحروق والسرطانات، هناك انبعاثات غازية تنتج عن عملية احتراق النفط الخام يكون تأثيرها مباشر في بعض الحالات، وتراكمي في حالات أخرى، تؤدي إلى مجموعة من المشاكل الصحية على مستوى الجهاز الهضمي والجهاز التنفسي والأوعية الدموية".

ويقول هيثم وهو ناشط إعلامي "المستفيدون من هذا الوضع فئات محدودة تقوم باستخراج النفط وبيعه، فالكتائب التي تسيطر على الآبار تقوم ببيع قسم من النفط للنظام بأسعار متفق عليها، وقسم لتركيا وقسم للداخل، وهناك حراسة مشددة على كل بئر تتكون من عدة عناصر بالإضافة لدبابة ومضادات للطيران". وبدأت حملة إعلامية مع بداية تجارة النفط منذ ستة أشهر وما زالت مستمرة، وتشارك فيها فعاليات كثيرة، وخصصت قناة الجزيرة مباشر نافذة تفاعلية لمدة ساعة للحديث عن هذا الموضوع. ويرفض هيثم أن تكون ثروات البلاد بيد فئة معينة وأن تستثمره بشكل شخصي، "كل كتيبة سيطرت على آبار معينة، والتزمت باقي الكتائب باحترام سيطرتها كما قامت تلك الكتائب بتأمين الحماية لهذه الآبار، ومنعت أي شخص من الاقتراب من مناطق سيطرتهم".

يبدو الحديث عن الأضرار الصحية والبيئية الخطيرة جراء ما يحصل أمراً ثانوياً هنا. فالمواجهات على خلفية السيطرة على منابع النفط وعائداته الضخمة تنتهي بقتلى وجرحى، وفي آخر فصول هذه المعارك النفطية اشتباكات بين عناصر من "جبهة النصرة" ورجال القبائل في بلدة المسرب عند الحدود مع العراق، على خلفية نزاع على شاحنة نفط مسروقة، ما أسفر عن وقوع ٣٧ قتيلاً وتدمير نحو ٣٠ منزلاً في البلدة. ولم يقتصر الأمر على مواجهات وقعت بين الجبهة والقبائل بل سجل أيضاً معارك طاحنة بين الجبهة و"كتائب الفاروق" التي تعرض قائدها محمد الضاهر الملقب بأبي عزام لمحاولة اغتيال عبر تفخيخ سيارته بعبوة ناسفة.

"يدّعي عدد من كتائب "الجيش الحر" أن جميع العائدات النفطية الناتجة عن الآبار الخاضعة لسيطرتها، تصرف على شراء السلاح والذخائر"، يتندر محمد بهذه المقولة وينفيها وهو العضو في أحد المجالس المحلية في ريف دير الزور "التي لا حول لها ولاقوة، فهي قامت بإصدار عدة قرارات لمنع هذه التجارة لكن عدم وجود قوة لديها لفرض قراراتها حال دون تنفيذها". كما أصدرت الهيئات الشرعية عدداً من الفتاوى تحرم التجارة بالنفط، دون أن يكون لها أثر ملموس.

أما قصي، أحد قادة كتائب "الجيش الحر"، فلديه رواية مختلفة لما يجري، ويقول إن فرقته تحاول وقف التعدي على الآبار.

ويضيف "لم يكتف اللصوص بسرقة النفط، بل تعدّى ذلك إلى سرقة ونهب معدات وأجهزة الاستكشاف والحفر وأنابيب النقل الممتدة لمئات الكيلومترات". ويضيف قصي "لقد قمنا بنصب حواجز على الطرقات في المناطق المحررة لمنع عمليات تهريب النفط وعمليات سرقة المعدات والحفارات، التي تعدّ ثروات للوطن وملك كافة السوريين، ويجب المحافظة عليها لأهميتها في عملية إعادة اعمار الوطن بعد إسقاط النظام".

يذكر انه انتشرت في الآونة الأخيرة عدة فيديوهات تظهر عمليات نقل لأجهزة ومعدات ثقيلة خاصة بالحفر تقدر قيمتها بملايين الدولارات إلى خارج الحدود السورية. وتجدر الإشارة إلى أن طرفي النزاع في سوريا يعترفان بأن حجم الخسائر التي لحقت بهذا القطاع من تدمير ونهب وتعطيل تقدّر بمئات ملايين الدولارات وبعشرات المليارات بالعملة المحلية.

«داعش» .. الدولة الملثمة

عماد مفرح مصطفى

بوجوههم الملثمة خلف راياتهم السوداء، وإخفاء أسمائهم الحقيقية، خلف أسماء وكنايات إسلامية قديمة، يُثير عناصر تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام «داعش»، الكثير من الأسئلة في البيئة السورية الثائرة، تلك البيئة التي قطعت كل علاقة تربطها بالخوف والتخفي، أو بالمواربة وعدم الوضوح في كشف أسماء القادة الحقيقيين لحراكهم الثوري.

وإذ تركز كل التحليلات التي تتناول هذا التنظيم الغامض، بكونه أحد أوجوه الدولة الأمنية «العميقة» في سوريا، والذراع الخفية لأحابيل وألاعيب المخابرات الأقليمية والدولية، إلا أن معظم تلك التحليلات، لم تبحث في العوامل والمسببات السورية الخاصة، المرتبطة بالوضع الداخلي المركب، وما خلفه العنف السياسي للدولة والنظام على مدى عقود، في جعل البعض، يتطلع إلى «داعش» كمشروع خلاص من «دولة البعث العلمانية»، حيث يمكن وصف ما «يعتمل» داخل وعي «الأغلبية السنية»، وإن بسويات مختلفة، «بالغبن التاريخي» من مخاذلة «العروبة» وتنظيماتها لهم، مع تحول السلطة إلى ممارسة نوع من «الفاشية الطائفية» تحت غطاء شعارات رومانسية، تستدل إلى وطنية مفقودة.

ترافق ذلك الغبن مع الفقر الاقتصادي والسياسي في البيئة الريفية، وخصوصا في أرياف حلب ودير الزور والرقة، حيث تنتشر «داعش» حاليا، مع توحش منظومة الحكم، وتبنيها لمنظومة «اقتصاد السوق الاجتماعي» وتهميش الأرياف، وإرتفاع معدلات الهجرة باتجاه المدن الرئيسية والسكن في العشوائيات، كل ذلك مهد الطريق «للعصبوية السنية» لتتغلغل في النفوس، كآلية للدفاع عن النفس، في مواجهة نظام أمني متعدد المخالب والأوجه، بعد انتحار «البعث» في السلطة، ونسيانه «العمال والفلاحين وصغار الكسبة» الذين حكم باسمهم.

والحقيقة أن تلك «العصبوية» لم تظهر كتعبير سياسي واضح، خلال الفترة الأولى من عمر الثورة، مخافة تكرار سيناريو الثمانينات، وانفضاض «الأقليات» من حولها، لكنه وجد طريقه مع تصاعد العنف المنهج، الذي راهن عليه النظام في تغيير المعطيات على الأرض لصالحه، ترافق ذلك، مع السماح لانصاره بممارسات تمت إلى «الفاشية الطائفية» بأقصى صورها ضد المناطق «السنية «دون غيرها، لمعرفته، أن صيغة رد العنف بالعنف، لا تتوافق إلا مع ثقافة القوى المنادية بالإسلام السياسي، ذات الصبغة الجهادية، والقدرة الإستيعابية للإستقطاب والتعبئة، وإعطاء بعد مقدس للتضحية المقدمة.

هكذا، ومع ترك السوريين لمصيرهم في مواجهة آلة الموت، وإهانة وإستفزاز كل الأعراف وأخلاقيات الريف السوري، توفرت الظروف النفسية لدى السوريين، للاقاة واستقبال ثقافة تمجد الموت والإستشهاد، وتجعل من التنظيمات التي توسم نفسها «بالطهارة»، الأكثر حضورا وفاعلية على الأرض. بناء على ذلك، بات من الضرورة إعادة النظر في علاقة الثقافة السورية بالعنف، وجعلها موضع بحث وتشكيك، بعد كل العنف والإجرام الذي تعرضت له، وتحول في إثرها «العنف والتفاؤل الثوري» إلى نوع من «العدمية المفرطة»، دفعت الكثير من السوريين إلى تبني مشروع «داعش»، المتجاوز «للدولة والكيانية السورية» وعنفها، بكونه، يطمح إلى إقامة «دولة إسلامية»، توفر الأرضية المناسبة للإنضمام والذوبان في المحيط الأقليمي ذات «الأكثرية السنية».

ومثلما دفع العنف الحالة السورية إلى التطرف وزيادة التنافر بين مكونات المعارضة، كذلك أفقدها الإطار الوطني والثقة اللازمة للتنسيق بين تلك المكونات، الأمر الذي استفادت منه دولة «داعش» الملثمة والتنظيمات المتفرعة عن «القاعدة»، بالاستيلاء على المناطق الريفية، مستغلة حالة المعارضة الواقعة في الإضطراب والانفعالية، وعجزها عن بناء أسس ومعايير شبه مؤسساتية، تضمن العلاقة السليمة بين مكوناتها العسكرية والسياسية والمدنية. وفي هذا الاتجاه، تقع المسؤولية الكبرى في صعود جماعة «داعش» وأخواتها، على عاتق المعارضات السياسية المشرذمة، وترددها وخشيتها، من بيان طبيعة علاقتها «بالاسلام السياسي»، ومن عدم وضوح رؤيتها لطبيعة الدولة المستقبلية. هو تردد سهل على الجماعات المتشددة استغلال الشعور الديني المتأجج في ظل الصراع المتنامي، وتوجيهه وفق مصالحها.

«داعش» اليوم، وبكل شفافية، هي جزء من الحالة السورية وصنيعتها. لذا، بات من الضروري أن تقدم المعارضة وبكل تبايناتها، لا بالإكتفاء بإصدار بيان من هنا، واستنكار حادثة من هناك، بل يتطلب الأمر، إعلان رفض هذه الجماعة وممارساتها، وفضح مموليها، وتحجيم قواتها على الأرض، و حسم خيارها بين مشروع تلك الجماعة و مشروع «الثورة السورية».

ابداعات تحفر في الزمن للاحتفال بالثورة السورية

هيثم حسين

أحدثت الثورة السوريّة منعطفاً مهمّاً في تاريخ الأدب السوريّ الحديث، كما في تاريخ البلد برمّته، وأفرزت أدبيّاتها التي حاولت التغلغل في جوانب منها أو التقاط بعض المشهديات على هامش ما يجري، أو الحفر في الزمن بالعودة إلى الوراء لاستجلاء ممهّداتها التي راكمت التفاصيل لتفجيرها. وقد اجتهد الكتّاب والباحثون والأدباء في النبش في الذاكرة السوريّة؛ القريبة والبعيدة، للوقوف على أسباب العنف الرهيب الذي مورس بحقّ السوريّين، وما تلاه من دوائر متعاظمة لم تستثن منظومات ودولا.

كان السوريّ، قبل الثورة، يصادف صوراً من همومه ومعاناته واغترابه في جزء من الأدبيّات التي حرص النظام على إقصائها وتهميشها وإبقائها طيّ التعتيم، وعمل على تصدير تلك التي تهلّل لصورته وتكرّس حكمه، لذلك كانت الرغبة في قراءة ما كان يُنتَج ويصدّر، أمّا الثورة فقد فرضت واقعاً مختلفاً، وهي التي خلخلت التركيبة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة وغيّرت معايير التلقّي، وإن كان ذلك قد فرض نوعاً من التوجيه على الأدباء بحيث يكونون أمام تحدٍّ جديد يتمثّل في ضرورة تعبيرهم عن واقع شعبهم، بعيداً من الانزلاق إلى الارتهان لرغبات الناس وما يريدون قراءته ومصادفته في ما يكتب ويؤلّف حول الثورة وواقعها وتداعياتها التي كسرت حدوداً جغرافيّة ومتخيّلة في آن.

ترميم جراح وطن

في إلقاء نظرة بانوراميّة على ما صدر في سياق ما يمكن توصيفه بأدبيّات الثورة السوريّة، يمكن القول إنّ الأدباء حاولوا ما أمكنهم ترميم جراح وطن ينزف عبر كتاباتهم، فكان كتاب سمر يزبك «تقاطع نيران» شرارة الإيذان بنوع مختلف من الأدب الصادم في الحالة السوريّة، فقد رصدت يزبك في كتابها وقائع الثورة ويومياتها في الأشهر الأولى منها، تلك الأشهر التي حافظت الثورة فيها على سلميّتها وكيف تعامل النظام معها بوحشيّة وإجرام وعنف فاق كلّ تخيّل.

التقطت يزبك كثيراً من القصص الإنسانيّة التي كانت الثورة منبعها المؤلم وخزانها الثر، وتمكّنت من التعبير عن الوجع السوريّ والنيران التي كانت تحرق البلد وأهله، ثمّ كان كتابها الذي ابتعد عن التجنيس واقترب من السيرة واليوميّات وجانب من التحليل الأدبيّ الذي حفر في بنية الواقع وهياكله القائمة ليشكّل إنذاراً مطلقاً في فضاء المستقبل القريب بوجوب استنفار القوى، لأنّ ما يجري على الأرض السوريّة لن يكون نيراناً تقطع أوصال وطن فحسب، بل إنّ تقاطع النيران لن يوفر أرضاً في الجوار ولا أحداً في المنافي، والنيران جاءت بصيغتي الواقع والمجاز معاً. والواقع أثبت استشرافها «المؤسف».

أدب السجون كان له نصيب لافت في التعبير عن الأسى السوريّ المتراكم والعنف الذي يشكّل إرث النظام وزوّادته وأداته الأكثر إيذاء وشيوعاً في محاولته قهر معارضيه، فكان كتاب «بالخلاص يا شباب» لياسين الحاج صالح الذي جاء تعبيراً عن مرحلة هامّة من تاريخ البلد انطلاقاً من تجربة سجنه التي امتدّت ستّة عشر سنة ونصف السنة. وكذلك كان كتاب «خيانات اللغة والصمت- تغريبتي في سجون المخابرات السوريّة» لفرج بيرقدار الذي نشر أخيراً مجموعته الشعريّة «قصيدة النهر».

في مجال الرواية، كان هناك نوع من المسارعة إلى رواية جوانب من الحدث المزلزل، وعلى رغم ما تحتاجه الرواية من اختمار للأحداث وتأنٍّ في المقاربة والمعالجة والمعاينة، إلا أنّ تجارب لروائيّين سوريّين حاولت أن تضع أسبقية ما في هذا المجال، مع ما تنطوي عليه الأسبقية في مثل هذه الحالات من مخاطر التسرّع والكتابة عن حدث راهن ومستجدّات آنية. جاءت رواية «طبول الحبّ» لها حسن بالتزامن مع رواية «أيّام في بابا عمرو» لعبدالله مكسور الذي نشر جزءاً ثانياً بعنوان «عائد إلى حلب»، ثمّ كانت روايات عدّة لاحقة اتّسمت بحرص على العودة إلى بنية المجتمع الممهّدة للثورة، كرواية «حمّام زنوبيا» لرياض معسعس الذي وثق بدوره سجن البلاد وقهر السوريّ المزمن. وجاءت «لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة» لخالد خليفة الذي نال عنها أخيراً جائزة نجيب محفوظ للرواية، وقد سعى خالد إلى النبش في التفاصيل التي هيّأت للثورة بطريقة أو بأخرى، وتأتي أيضاً رواية «مَن لا يعرف سيمون؟» لعمر قدّور لتبرز جانباً من الهيمنة على مقدّرات البلد من جانب ثلّة تتعامل بمنطق العصابة في مختلف مجالات الحياة الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة والفنّيّة والأدبيّة.

صور الاغتيال

كانت للشعر مشاركته اللافتة في التعبير عن حالة السوريّ في ثورته ومن ثمّ في تشرّده ونزوحه، فعاد بعض الشعراء إلى الأسطورة لينشد قصيدته المعبّرة عن هموم أبناء بلده كالسوريّ نوري الجرّاح في «يوم قابيل والأيّام السبعة للوقت»، كما استقى آخرون قصائدهم من كلمات عفويّة جاءت كصرخة مستغيث أو شكوى مفجوع، كما في مجموعة «أنا إنسان» لياسر الأطرش الذي استعان بالجزء الأوّل من كلمة المواطن السوريّ أحمد محمد عبدالوهاب؛ الذي تعرّض للإذلال على أيدي الشبيحة وأطلق صرخته الشهيرة «أنا إنسان ماني حيوان» والتي دوّت في الآفاق وأعلنت وجوب استرداد إنسانيّة السوريّ المستلبة منه لعقود. كما كانت لحسين حبش تجربة مختلفة في التعبير عن قلق الطفولة وهدرها في «ملاك طائر» التي خصّصها عن الطفولة المغتالة والأطفال السوريّين الذين تهدّر طفولتهم.

وفي الأجناس الأدبيّة المختلفة والمفتوحة ظهرت تجارب تعاين الواقع السوريّ أثناء الثورة وقبلها، وتؤسّس لأدب متصالح مع الإنسان ومع رسالة الأدب بعيداً من التزلّف للمستبدّ أو مجاملة الطاغية والارتهان الى رغباته وتسييره. في مجال الكتابة المسرحيّة كان نصّ «زفرة السوريّ الأخيرة» لفارس الذهبيّ الذي مَسرح جزءاً من الهموم وقارب على طريقته المسرحيّة ما جرى وما يجري بنوع من السبر والمحاكاة والإسقاط. وكان كتاب «حكايات من الثورة السوريّة» لسعاد سوغندو الحلاق التي جمعت ونقلت بعضاً من قصص الثورة خلال سنة على انطلاقتها. وكذلك كتاب «غورنيكات سوريّة» لنجاة عبدالصمد التي صوّرت مشاهد من الوجع المتعاظم. وكتاب «ثورة وطن» للسوريّ مجاهد الرفاعي الذي وثّق قصصاً من الثورة مع الاستعانة بالتأريخ والشخصيات الفعّالة والبطولات المؤثرة المؤسّسة.

تعدّدت الكتب التي قاربت الثورة السوريّة وأرّخت لها ووثّقت لجوانب منها، إن كانت بأقلام كتّاب سوريّين أو عرب مناصرين للثورة السوريّة، من هذه الكتب: «ثورة أمّة» للجزائريّ أنور مالك الذي كان أحد المراقبين العرب في بعثة الجامعة العربية إلى سورية وفضح ألاعيب النظام، «سورية: درب الآلام نحو الحرّية» للفلسطينيّ عزمي بشارة الذي حاول التأريخ للراهن السوريّ انطلاقاً من تشعّباته الكثيرة وتفاصيله العميقة، «الثورة السوريّة: هدير الشعب في «مملكة الصمت»» لعدلي صادق، «سورية مزرعة الأسد» لعبدالله الدهامشة، «الثورة السوريّة... واقعها، صيرورتها وآفاقها» للفلسطينيّ- السوريّ سلامة كيلة.

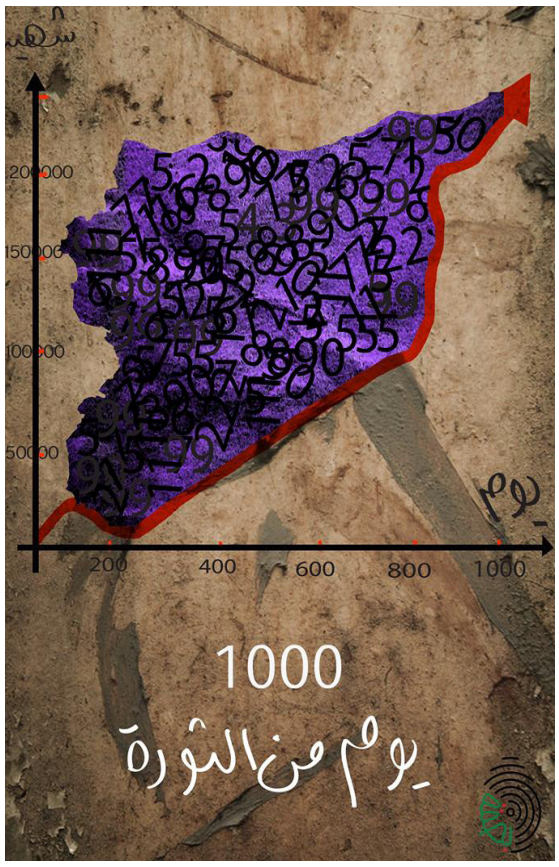

قد يكون من العبث القول إنّ الثورة أحدثت قطيعة كلّيّة مع الماضي، لأنّه يستحيل الانسلاخ عن زمن يتّسم بامتداديّة وتأثير واقعيّين ومستمرّين ومتفعّلين بإطراد، لكنّ الواقع يثبت أنّ الثورة شكّلت قطيعة مع إرث الاستبداد والطغيان الذي راكمه النظام طيلة عقود من حكمه، وكان قد اشتغل على تصدير نوع معيّن من الموظّفين في قطاع الثقافة على أنّهم واجهة البلد الثقافيّة، ووجوه الثقافة الأبرز، في حين أنّ دورهم كان مقتصراً على تلميع صورة النظام بطريقة أو بأخرى، وحتّى إن اضطرّ أولئك أحياناً إلى تمثيل نوع من المعارضة الشكليّة التي تنصبّ في خدمة النظام وتبرزه على أنّه يتقبّل الانتقاد والاعتراض، وقد غربلت الثورة هذه النوعيّة، ولعبت دوراً كشّافاً ما، إذ نزعت عنها ما كان يفترض أنّها تمتاز به من تأثير، وأرجعتها إلى ركنها المنزوي الذي تتمترس فيه.

احمد بزون

كنوز وآثار سوريا

من لبنان إلى العراق إلى سوريا... تطير الآثار في ظروف متشابهة وبالأسلوب نفسه. ومثلما أبدى العالم الحضاري ومؤسسات الأمم المتحدة تخوفاً من تفاقم عمليات النهب في البلدين الأولين، فإن الصرخات باتت مدوية اليوم في اتجاه سوريا.

تشير الإحصاءات إلى نهب أربعة آلاف قطعة أثرية، قدرت قيمتها بعشرين مليار دولار أميركي، حتى الآن، والعمليات مستمرة. وقد تعرض ١٦ متحفاً للنهب والتخريب من أصل ٣٦ متحفاً تنتشر في الأراضي السورية. وكالعادة دائماً تنشط فرق التهريب، التي يحمل عناصرها السلاح الذي يحمي تلك العمليات الدسمة، فبعض المجموعات قد تبرر النهب بتمويل العمليات العسكرية، من دون أن يعود دولار واحد بالطبع إلى غير جيوب تجار الحرب الذين يتفننون في خلق الأعذار، ويرسمون أهدافاً سامية لجرائمهم.

وعندما نتحدث عن سوريا نكون أمام رهبة كنوز آثارها، خصوصاً بعد شهادة عالم الآثار الفرنسي أندريه بارو، مكتشف مملكة ماري السورية، الذي صرح: "على كل إنسان متمدن في العالم أن يقول: إن لي وطنين، وطني الذي أعيش فيه وسوريا".

وكانت رئيسة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، إيرينا بوكوفا، قد أبدت قلقها إزاء عمليات التنقيب غير القانونية عن الآثار في سوريا، قائلة "إن المنظمة حذرت صالات المزادات والمتاحف من هذه المشكلة". على أن التنقيب غير الشرعي عن الآثار يفتح مشكلة أخرى، أو جريمة قد تتحول إلى نشاط شعبي، بعد تفريغ عدد من المتاحف. وهذا ما حصل في لبنان، في الثمانينيات، عندما بدأت فرق منظمة وغير منظمة تنتشر في الأماكن التي يعتقد أنها أثرية، وفيها مقابر فينيقية يونانية، للبحث عن ثمين يباع بأسعار تسد حاجة الناس وتملأ جيوب بعض المسؤولين الرسميين والمليشياويين وتجار الآثار والمهربين.

مسالك التهريب مؤمنة، عن طريق لبنان والعراق، ففيهما من هم من أصحاب السوابق في هذا المجال، وإذا أضيف الأردن إليهما تكون الطريق إلى إسرائيل أسهل وأقل حذراً، بوجود سفارة للدولة العبرية في العاصمة عمان، تستطيع أن تؤدي، بتهريب الكنوز العربية، مهمة رسمية طبيعية، تستحق عليها الشكر والثناء من مراجعها العليا.

لا شك في أن نهب الآثار السورية ونقل هذا التراث إلى الخارج ليستقر في أماكن مظلمة، قبل أن تسلط عليه الأضواء في متاحف يصعب استرجاع الكنوز منها، هما جزء من مآثر تدمير سوريا الدولة، من دون تمييز بين سلطة ومعارضة، أو علويين وسنة، أو إسلام ومسيحيين. هما جزء من التدمير المنظم، الذي ساهمت فيه، إلى جانب دول غربية وعربية، أطراف الحرب الدائرة في سوريا. ودائماً تكون أهداف المعركة أهم من الحفاظ على المناطق الأثرية، أو المتاحف، أو الثروات الوطنية عموماً.

في كل الحالات لا تمر أي عملية نهب إلا على أيدي مواطنين سوريين، كما سبقتها أيادي اللبنانيين والعراقيين من قبل. فأبناء الوطن، أدوات النهب، يحرمون أحفادهم من كنوز البلاد.

ثلاث سنوات سوريّة.. في ثلاث دقائق

محمد بيطاري

انتقل من دمشق إلى بيروت، من الصورة الثابتة إلى الصورة المتحركة، من مشهد واحد، إلى مشاهد بعنوان واحد ومفتوح، وأخيراً وصل المخرج الشاب عروة كوستا إلى لوحته المكثفة: «صورة ذاتية».

ما إن تقرأ عنوان الفيلم (٣،٠٨ دقيقة، بدعم من مؤسسة بدايات) حتى تبدأ بالتفكير. ما هي الصورة؟ ومن هي الشخصية التي داخل ذلك الإطار؟ وما إن تبدأ برؤية الفيلم حتى تظهر لك النافذة؛ إطاراً مفتوحاً بإحكام على مشهد الحدث السوري برمزية عالية، لتعرف أن الشخصية هي سورية بحتة، والصورة هي سردية خفيفة. أما النافذة فهي من يطل ويواكب، عين أي مشاهد، قد يكون شاباً أو عجوزاً، امرأة أو طفلاً، بائعاً من خلف زجاج محله أو سائق سيارة أجرة، أو أي أحد يمشي في هذا الشارع الذي يحمل هذا الثقل. يقول عروة: «اخترت هذا العنوان لأني رأيت الصورة من داخل الثورة وليس صورة عنها، وقت من حياتنا يحتاج للترسيخ عبر الصورة».

تبدو علاقة عروة مع الصورة علاقة وثيقة وقديمة، تعود إلى قبل عشر سنوات، عندما أسس غرفة «دارك روم» للتحميض والطباعة اليدوية داخل منزله. وفي بداية الثورة السورية، أسس مشروع «فوتوغراف» على «فايسبوك»، أطلق عليه اسم «سيرياليسم» أو «syrrialism»، ليتمكن من المشاركة في بعض الأفكار التي تساعد على دعم روح الثورة، خاصة أن التمثيل الفوتوغرافي في بدايتها كان معدوماً. ومن ناحية أخرى، كان عروة راضياً عما أنتجه في ذلك الوقت، كما يقول مؤكداً بكلمات بسيطة: «كنت أجمع بين الثورة والصورة».

بعدها، قرر الشاب خوض التجربة في الانتقال إلى الصورة المتحركة، فكان أول عمل له الفيلم القصير «ذكريات وهلوسات من سوريا السوريالية»، عقب خروجه من سوريا. يقول عروة عن تجربته الأولى: «كانت في رأسي حالات كثيرة عشتها في سوريا أو سمعت عنها، وأحببت أن أجمعها في عمل يقع بين الفيلم القصير والفيديو آرت»، وما ساعد عروة في خوض التجربة، شغفه واهتمامه بعدسات الكاميرا.

اختزل عروة فيلمه محاولاً إيجاد صيغة ومعادلة بصرية، تختلف عن الآخرين الذين اشتغلوا أفلاما توثيقية عن الثورة والمعاناة السورية واكتفوا بالسرد. عروة يطمح لتطوير اللغة البصرية في الحكاية السورية التي لم تنته. الفيلم رواية ضخمة، حملت كل ما مرّ به السوريون خلال الفترة الماضية، بدءاً من الرجل البخاخ الذي يتخفى ليلاً، محاولاً تلوين الشوارع بكلمات تحرض الناس للنهوض في وجه الجلاد، مروراً بالمظاهرات وهجوم الشبيحة على الشباب العزل، منهالين عليهم بالضرب الوحشي، إلى سقوط الشهداء خلالها دفاعاً عن حقوقهم المدنية عبر الصراخ بما حملوه سنوات طويلة في صدورهم.

ثم ينتقل عروة بكاميرته إلى مشهد شديد الحساسية: الحرب بين الكاميرا والرصاصة، وأهمية ذلك في الثورة السورية. حتى أن الإعلامي والمصور كان بالنسبة للنظام أخطر من أي شخص آخر فعال في الثورة. وإلى الآن ما زال الإعلامي والمصور واقعاً بين ميليشيات النظام والميليشيات الإسلامية، التي لم يختلف تعاملها مع الأداة التي تنقل الحقيقية.

ثم ما يلبث أن يُمرر عروة كاميرته على مشهد الهجرة والنزوح إلى المجهول، وحالة التيه التي شتتت الشعب السوري ورمته في أصقاع الأرض. أما خاتمة الفيلم، فهي أقسى ما تعرض له السوريون خلال الفترة الماضية (حالة الحصار والتجويع واستخدام الغازات السامة ضد المدنيين)، مما جعل عروة يلعب على الرموز، من خلال وجوه الخبز الضاحكة التي ترمز إلى أطفال حرموا من شروط هذه الحياة البسيطة (الخبز)، والمرأة التي ترتدي قناع الغازات السامة الذي غيّر بشكل صادم من جمالها. عمد المخرج الشاب إلى تكرار هذا في عمليه، إلا أنه في فيلم «صورة ذاتية» أخذ يجمع الرموز، ليضعها في حالة مواجهة مع الكاميرا، ناقلاً السؤال في هذه المواجهة إلى ملعب المتلقي والمشاهد.

ما قام به عروة مادة ضخمة في صور سريعة، اشتغلت على أحداث واقعية. يقول: «لم أخرج عن حيّز العبثية». العبثية التي لا يعرف المخرج معناها ومرتكزها إلا أنه يراها فاعلة داخله وواضحة حتى في أوقات الحرب.

إلا أن الصدفة هي التي سمحت لهذا العمل بالولادة. فالفكرة بدأت من محادثة بين المخرج وصديق أجنبي لا يعرف عن سوريا غير أنها واقعة في شباك الحرب. يشرح عروة سبب إنجازه لهذا العمل. يقول: «أحببت أن أعمل على مادة فنية سريعة قوية، قادرة على إيصال الأفكار الرئيسية. داخلياً أيضاً، أصبحنا بحاجة لأن نتذكر قليلاً شكل ثورتنا قبل أن تطمس الحرب معالمها».

الرقة: تماثيل أم أحمد

لافا سلو

تبدو الحياة للوهلة الأولى طبيعيةً في مدينة الرقة، فالأسواق تبقى مفتوحة لساعات متأخرة من الليل، ويرتاد الناس المقاهي والحدائق العامة وهناك أيضاً الألعاب الترفيهية التي تُنصبُ للأطفال في الساحات العامة حيث يجلس أفراد العائلات فوق العشب. إلا أنه من الممكن أن يبدأ القصف في أية لحظة أو تحصل اشتباكات في بعض الأحياء. يسيطر على المدينة كتائب من المعارضة المسلحة مثل "أحرار الشام" و"الدولة الإسلامية في العراق والشام" وعدد من المجموعات التابعة لـ"جيش الحر" مثل "لواء أحفاد الرسول". وتحافظ القوات النظامية على ثلاث نقاط عسكرية في المحافظة وهي "الفرقة ١٧" و"اللواء ٩٣" ومطار الطبقة العسكري، الذي تنطلق منه الطائرات لقصف مدينة الرقة من وقت لآخر. الأهالي الخائفون من قصف النظام يجدون انفسهم مضطرين في بعض الأحيان للتغاضي عن تجاوزات قد ترتكبها بعض كتائب المعارضة المسلحة في الرقة، والتي تتمثل في الاستيلاء على ممتلكات عامة أو خاصة أو الاعتقال التعسفي لبعض الناشطين. وهناك أيضاً حالات الاختطاف التي يصعب تحديد مرتكبيها.

في هذه البيئة غير المستقرة بدأ المشوار الفني لفاطمة إبراهيم أو أم أحمد. هذه المرأة الكردية التي تجاوزت الخمسين من العمر، ولم تتابع سوى المرحلة الإبتدائية من التعليم، اختارت صناعة تماثيل الصلصال للتعبير عن ذاتها. تضع أم أحمد تماثيل الصلصال التي صنعتها بيديها على طاولة خشبية في زاوية الغرفة الصغيرة على سطح منزلها. لأم أحمد بشرة سمراء تتخللها بعض التجاعيد والوشم البدوي. وقد أصرت على أن تغير ملابسها عندما طلبنا منها أخذ صورة لها فارتدت عباءتها السوداء مع حجابها الأسود.

يتألف بيت فاطمة إبراهيم وعائلتها من غرفتين بفرش متواضع وغرفة عمل صغيرة على السطح. ابنة مدينة كوباني الكردية (عين العرب) تعيش على أطراف مدينة الرقة في منطقة عشوائيات تنتشر في أرجائها أكوام القمامة ويعاني سكانها من شحّ في المياه، هي وبناتها الخمس وأبناؤها الثلاثة وزوجها المقعد. انتقلت أم أحمد من كوباني إلى الرقة قبل نحو عشر سنوات، ابنها الذي يعمل في لبنان يرسل لها النقود من وقت لآخر.

قادت الصدفة أم أحمد إلى التجربة الفنية. فقد أخبرتها ابنتها التي تدرس في كلية الفنون الجميلة في الرقة، بأنها تشارك في دروس عملية على الطين، فطلبت الأم من ابنتها أن تجلب لها الصلصال. وبدأت أم أحمد بصنع تماثيل منها. بعربيّتها "الرقاوية" تقول أم أحمد: "لقد أعجبت بناتي بعملي وكن يقلن لي بأنه لا بد وأن أمنا قد درست التشريح". تثق أم أحمد بتقييم بناتها وتقول بأنها تعرف بأنهن صريحات معها، وبأنه لو كان عملها غير جيد لما ترددن في قول ذلك.

تعبّر أم أحمد من خلال تماثيلها الصغيرة عن حالات إنسانية متعددة شهدتها بنفسها أو رأتها من خلال مراقبتها للأحداث عبر التلفاز. فلكل تمثال قصة. تشير أم أحمد إلى أحد التماثيل النسائية وتقول: "في هذه الأيام تجد امرأة على وشك الولادة مضطرة للجلوس والانتظار على الحدود. لقد دُمّر بيتها فخرجت منه وتشردت، ماذا ستفعل إذا جاءها المخاض؟ أين ستضع مولودها؟" تعبر أم أحمد عمّا تمر به النساء عندما تضطررن إلى اللجوء إلى دول مجاورة بتمثال على شكل امرأة تحمل ابنها وحبلها السري لم يقطع بعد. وتقول إن هذه المرأة ترفع مولودها إلى حضنها فهي جريئة وغير خائفة بالرغم من كل شيء. وهناك تمثال آخر لأم خائفة وأولادها حولها وهي تود الرحيل ولكن أقرباءها يمنعونها من ذلك.

لا تقتصر تماثيل أم أحمد على النساء فقط، فلها عمل يجسّد رجلاً بارز العضلات منحنياً على ركبتيه وقد وضع يديه خلف ظهره، عاجزاً لا حول له ولا قوة بالرغم من قوته الجسديّة. وهناك رجل آخر يحمل جثة طفل صغير قد يكون ابنه أو ابن جار له. وهناك أهل الحي الفرحين بقدوم الجيش الحر إليه و قد خرجوا لاستقباله بأباريق الشاي. و تمثال يصور إمرأة تسميها "زوجة خلف"، التي تخبر زوجها، الذي لا يؤيد النظام السوري ولا "الجيش الحر" والجالس لا يفعل شيئاً، بأن مزرعتهم قد أحرقت. في تحفة أخرى تعبر أم أحمد عن هم كثير مما يراودها. تصور نفسها هي تطبخ وتضع يدها على خدها و تفكر متى سيبعث لها ابنها المصروف.

تصنع أم أحمد تماثيلها من الصلصال بعد خلطه بالغراء، وتضعها على قاعدة خشبية ليسهل حملها: "أضع لها الغراء وألوّنها، وبعض منها غير ملوّن، إنها بلون الدخان، أستخدم الألوان التي تعبر عما تشهده الرقة".

أم أحمد الفنانة الفطرية التي اكتسبت خبرتها عن طريق العمل المتواصل استطاعت أن تعبر عن نماذج إنسانية عميقة ومتنوعة من نساء ورجال وأطفال. وهي ترغب في أن يتعرف الناس على أعمالها، ولا تبخل بعيّنات مجانية لفنانين أو لمنظمات كالاتحاد النسائي مثلاً وجمعية الصم والبكم أو المراكز الثقافية في الرقة التي يمكن أن تساعدها في التعريف عنها والترويج لأعمالها، كما تأمل أن تتمكن من بيع تحفها الفنيّة الصغيرة في المستقبل. أما في الوقت الحاضر فإن الأوضاع المعيشية الصعبة في الرقة تحول دون بيع تماثيلها.

تتمنى أم أحمد أن تتمكن من إرسال أعمالها إلى خارج سوريا وتقول متفائلة "وعدني أحد الرسامين المعروفين في الرقة بأن يكون لنا معرض مشترك لتماثيلي ورسوماته". واشتركت أم أحمد مع فنانين سوريين آخرين في معرض مشترك بعنوان "بانوراما الثورة من المهد إلى الشهادة" في مدينة الريحانية التركية الجنوبية.

ثلاثة أعوام على "تنسيقيات الثورة" السورية

أيمن الشوفي

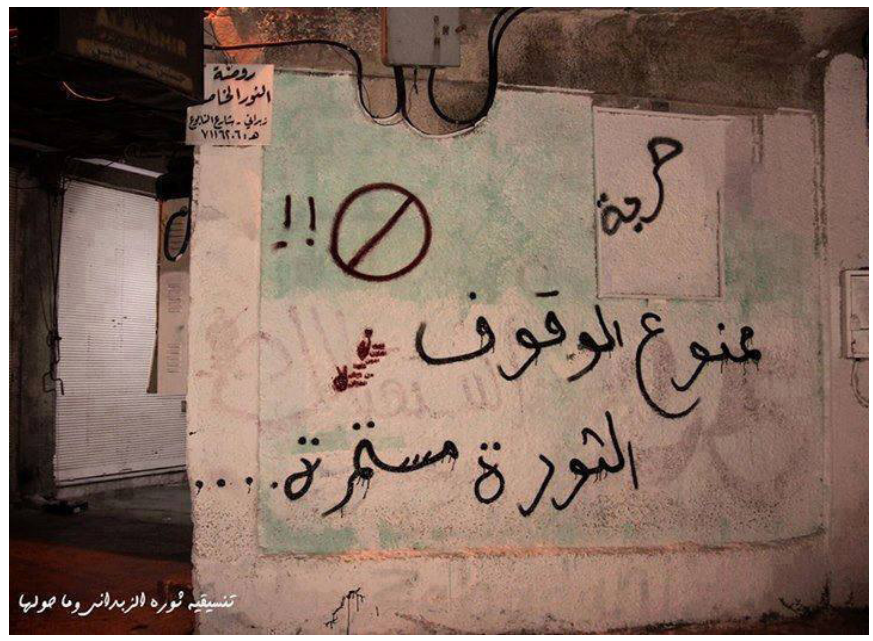

أصوات السوريين المرتعشة وهي تقلل نصيبهم من الخوف توجّب تصديقها مرتين. قبل أن يختطفها الرصاص بدهائه، وقبل أن تئدها ترتيبات «جنيف» بدهاء القوى الدولية. ثلاثة أعوام والنظام لا يقتنع بأن ثورة قامت ضده. ثلاثة أعوام والمعارضة السورية لا تقتنع بأن «أصدقاء الشعب السوري» يعنيهم فقط تأديب الحراك العربي في آخر معاقله وتقسيم البلد وإبقائه غارقاً في الاقتتال الداخلي قدر المستطاع. وحدها تجربة شباب «التنسيقيات» في الداخل كانت الأكثر صدقاً في توثيق حكاية الثورة. حكاية الدم السوري المراق يومياً، أو النازح باتجاه المجهول، أو المعتقل، أو المنتهكة حقوقه.

ثلاثة أعوام تبدو كافية إذاً لبحث مرونة «التنسيقيات» وقدرتها على ابتكار أدوار جديدة لها في مشهد ملتبس معاد حسابه على أساس معاندة المجتمع الدولي لرغبة السوريين في الانتقال إلى نظام ديموقراطي مدني.

قبل اعتراف الفضائيات

لا تزال صفحات «التنسيقيات» على مواقع التواصل الاجتماعي تشبه سجلات الكترونية تحفظ تاريخ الثورة وتفاصيله. تنسيقية طلاب السويداء واحدة منها، وبمقدورها أن تقيّم تجربتها بعد ثلاث سنوات: «تجربة التنسيقيات تجربة فريدة من نوعها، وشكل من أشكال التنظيم الجماهيري والسري المبتكر الذي استطاع تنظيم المتظاهرين وحشدهم ونقل أخبارهم وآرائهم ومواقفهم، والتنسيق بينهم وبين المعارضة السياسية، وهي تجربة ناجحة. لكن ربما يُحسب على بعض التنسيقيات تجيير ذلك الحشد الجماهيري لمصلحة فئة أو جهة حزبية معينة».

مثل هذا التوصيف لظهور التنسيقيات يؤسس لحديث زهير عطية (٢٦ سنة) الذي أوقف دراسته في كلية الحقوق بجامعة دمشق منذ العام ٢٠١٢، حيث يقول: «صلتي مع التنسيقيات منذ بداياتها كانت تجربة مشرقة، لأنها ذاتية الجهود، فقد أضاءت على حقيقة الحراك السلمي في سوريا مبكراً، وقبل أن تقتنع به معظم الفضائيات وتخصص له زمناً من بثها اليومي. حينها كانت التنسيقيات توثق كل شيء، وكانت بمثابة مصدر المعلومات شبه الوحيد عما يحدث في الداخل السوري، والضمير الحي للسوريين».

اتحاد تنسيقيات سوريا

ما أن انقضى شهران على بداية الحراك، حتى ظهر «اتحاد تنسيقيات سوريا»، وهو برأي ميلاد كريّم (٢٥ سنة) المجاز من قسم التاريخ في كلية الآداب بجامعة دمشق، ترجمة حقيقية لانعدام تغطية وسائل الإعلام العربية أو الأجنبية لما يحدث في سوريا. يضيف: «هدف الاتحاد هو نقل حقيقة ما يحدث في الداخل السوري إلى العالم، وهو عبارة عن تنسيقيات موجودة في المحافظات، والتنسيقية بالأصل تتكون من عدد من الناشطين يعملون على توثيق مجريات الأحداث ومن ثم إيصالها إلى الناشطين في الخارج».

كذلك فإن تنظيم الحراك الطلابي والدعوة إليه هو من المفاصل الهامة في عمل التنسيقيات. هذه القراءة يعتمدها عماد صدقي (٢٨ سنة) الذي يدرس الأدب الإنكليزي في جامعة حلب، ويشرحها أكثر: «التنسيقيات هي المحرك الأساسي للحراك السلمي، ولقد لعبت دوراً هاماً على صعيد الحراك الطلابي في الجامعات السورية لجهة حشد الطلاب، ولكونها تحظى باستقطاب كبير، أعتقد بأنها ستلعب دوراً مهماً في المستقبل سواء في النشاط السياسي أم الاجتماعي أم الثقافي».

٨٠ تنسيقيّة... وأكثر

يتجاوز عدد التنسيقيات في سوريا نحو ٨٠ تنسيقية. كما يتراوح عدد الناشطين في كل واحدة منها ما بين ٥٠ ناشطاً إلى ١٠٠ ناشط. وبالتالي نتحدث عن ٨ آلاف ناشط أو أقل يديرون عمل التنسيقيات ويشرفون عليه. هذه المعطيات الرقمية يقدّمها عماد بارود (٢٥ سنة)، وهو طالب في كلية الفنون بجامعة دمشق، ويضيف: «لقد كان حجم العمل الذي أنجزته التنسيقيات كبيراً مقارنة مع مقدار معاناتها وقمع نشاطها المستمر وظروف عملها الرديئة، لجهة انقطاع الانترنت والاتصالات والكهرباء، وكذلك فقدت التنسيقيات عدداً من ناشطيها منذ بداية الثورة، سواء من استشهد بالقصف أو من تم اعتقاله، وبتقديري كانت تنسيقية الميدان في العام الماضي بمثابة «الدينامو» الذي حرك باقي التنسيقيات السورية. لقد كانت أشبه بالتنسيقية المركزية التي تجمع نشاط البقية».

المراقبة والرأي العام

لعل احتمالات «جنيف ٢» المفتوحة على تبلور الصفقة الدولية حول مستقبل سوريا من عدمها لا تغيب عن ذهن القائمين على التنسيقيات. بل تحرّض البحث عن أدوات عمل جديدة، وتاليا البحث عن دور مختلف، وتطرح في آن إشكالية قدرة التنسيقيات على التكيف مع المستجدات، وهنا توضح تنسيقية طلاب السويداء: «في حال بقي النظام، ستستمر التنسيقيات بممارسة دورها المعتاد بالإضافة إلى توسيع قاعدتها الشعبية والبحث عن أساليب جديدة لكشف فساد واستبداد النظام من جهة، وفضح فساد وتطرف بعض الجهات المعارضة من جهة أخرى. أما في حال لم يبق النظام، فإن للتنسيقيات أدوارا عديدة تقوم بها، كأن تعيد إنتاج نفسها بما يفعّل دور الشارع كرقيب خلال المرحلة الانتقالية، والسعي لإعطاء دور للشباب في إدارة شؤون البلد، والمشاركة في الشأن العام بما يخدم أهداف الثورة».

كذلك، تعتقد هلا حمرة (٢٩ سنة)، وهي كاتبة سورية، بأن التنسيقيات هي من أهم إنجازات الثورة. وتضيف: «سيكون للتنسيقيات دور مهم في المستقبل، وأنا اعتبرها رديفا مهما لوسائل الإعلام المعروفة. إذ إن معظم وسائل الإعلام تحصل على أخبارها من التنسيقيات ومن الممكن أن تساهم هذه الأخيرة في أي مجال حيوي في المستقبل، لكونها تتمتع بالمصداقية». أما في الوقت الراهن فدورها واضح في الاستمرار بنقل أخبار الثورة وتسليط الضوء على أهم الأحداث. أما بعد سقوط النظام فسيكون لها دور أكبر في توجيه الرأي العام أو انتقاد أداء الحكومة. كما أن القائمين عليها ليسوا معروفين بأسمائهم الحقيقية، وهذا يتيح لهم هامش تحرك أوسع، والعمل بمرونة أكبر، وكذلك فإن أي تنسيقية شذت عن مسار الثورة قام باقي المعارضين بمحاربتها على الفور، خاصة التنسيقيات التي بات يشوبها نَفَسٌ طائفي أو مذهبي.

انعدام الدور

من الضروري أيضا التوقف عند رأي هيثم حرجلي (١٩ سنة) الطالب في المعهد الطبي بجامعة دمشق، حول الأدوار المحتملة للتنسيقيات في المرحلة القادمة. يقول: «معظمها تنقل الأخبار في الوقت الحقيقي لوقوع الحدث وكأنها شبكة إعلامية أو وكالة أنباء. لذا أرى من الطبيعي أن يكون لها دور هام في المستقبل كامتداد لدورها الإعلامي الراهن، مثل العمل في مجال التوعية الصحية والمجتمعية، وهذا لا يكلف سوى الاتصال بشبكة الانترنت، وأعتقد أنه في حال سقوط النظام سيكون حضورها في العمل الإنساني».

لكن أحمد الكركي (٢٧ سنة)، الطالب في هندسة الميكانيك بجامعة دير الزور يتريث في تقييم تجربة التنسيقيات ومستقبلها. يختلف مع الآراء السابقة، إذ يقول: «أعتقد أن التنسيقيات كلها كلام فارغ لم تقدّم أو تؤخر شيئاً عما يحدث فعلياً على الأرض. لا أعتقد بأنه سيكون لها أي دور في المستقبل، والآن عملها منكب على جمع المال باسم الثورة، والمؤسف أن الإسلاميين سيطروا على الثورة لأن السوريين تركوها واعتمدوا على غيرهم في إتمامها».

معاناة أن تكون صحفياً في حلب

لينا الحكيم

ممارسة العمل الصحفي من أصعب المهن؛ هي مهنة البحث عن الحقيقة، التي تتضاعف الصعوبة والخطر في إيجادها في حالات النزاع المسلح كما يحدث في سوريا.

كصحفية من حلب، ليس الأمر سهلاً على الإطلاق. أقيم في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري غربي حلب، وأحاول أن أنقل ممارساته والأوضاع الإنسانية في هذا الجزء من المدينة، وهذا ما يتطلب مني خلق دائرة معارف كبيرة للحصول على الأخبار والظروف المعيشية بأكثر قدر ممكن من الدقة، مع الحفاظ على سرّية عملي، إذ تنشط حملات الاعتقال بشكل دوري، وهي تستهدف الشابات كما الشباب.

قبل أن أكون صحفية، أنا مواطنة، تعاني المأساة ذاتها كما جميع المواطنين. فإضافة إلى الخوف من الاعتقال، تواجه الصحفية الظروف المعيشية العادية، من انقطاع المياه والكهرباء والغلاء والفقدان المتوالي للمواد الغذائية الأساسية والمحروقات. تأمين ضرورات الحياة التي قد تعد تحصيلا حاصلاً في جزء آخر من العالم، تعد هنا تحدياً بالنسبة إلى عائلتي، كما هو حال معظم الناس: التدفئة في هذا الشتاء الأقسى على المدينة، الاستحمام في ظل انقطاع المياه، تسخين المياه (عندما لا تكون مقطوعة) وتنظيف الملابس يدوياً في ظل الوضع السيئ للكهرباء، وتأمين الغاز الذي لا ينفك سعره يرتفع.

ولكن يحتل رأس قائمة الهواجس الخوف من الموت بقذيفة أو رصاصة طائشة أو مقصودة، حيث يشهد هذا الجزء من المدينة قصفاً أيضاً من طرف المعارضة المسلحة بشكل شبه يومي، مما يوقع العديد من الإصابات البشرية إضافة للأضرار المادية. حتى أسماء الأحياء والطرقات تعرضت للحرب والتخريب، فغيّر السكان أسماءها لتتناسب مع ما تتعرض له: بات جزء من حي السليمانية يدعى "مربع الهاون" لكثرة تعرضه لسقوط قذائف. أما حي الجميلية، فهو أكثر المناطق عرضة لهطول "جرات الغاز" عبر ما يعرف بـ "مدفع جهنم"، إذ يطلق مقاتلو المعارضة صواريخ محلية الصنع تثبت على رؤوسها عبوات غاز.

البحث عن الحقيقة، والإصرار على نقل الواقع بأشمل صورة، يتطلب إجراء مقابلات مع مواطنين وجدوا أنفسهم بين فكّي كمّاشة النزاع، ويتحفظون على إجراء مقابلات مصورة خوفا من الملاحقة الأمنية. يتبع ذلك العودة إلى المنزل لإفراغ كل هذا الألم ضمن تقارير مكتوبة، في ظل انقطاع التيار الكهربائي الذي قد يستمر لأيام أو تغذية لساعات قليلة في اليوم (بحدود ٤ إلى ٨ ساعات يوميا بشكل متقطع بأحسن الأحوال). يضاف إلى ذلك الانقطاع المتكرر للانترنت، بالإضافة إلى صعوبة إجراء المكالمات الخليوية ضمن المدينة نفسها نتيجة ضعف الشبكة، مما يجعل من الصعب الوصول إلى المعلومات المراد الحصول عليها، ونقلها إلى العالم.

هنا كل شيء مبهم وغامض، فالشائعات تنتشر كالنار في الهشيم، حتى لو كنت بقلب الحدث تجد نفسك غير مدرك تماما لما يحصل. قد تكون ضمن منطقة محددة حين سقوط قذيفة فيها، لكن لكل شخص روايته عمّا حدث حقا، وعن عدد الإصابات، فلا وجود لمصادر رسمية يمكن التحدث إليها أو أخذ المعلومات منها. الشارع اليوم هو مصدر كل الأخبار.

قراءة أوليّة في الإعلام السوري الجديد

ماجد كيّالي

أثار اختطاف رزان زيتونة و سميرة الخليل وزوجها وناظم الحمادي مجدداً مسألة العلاقة التكاملية أو التنافسية أو التعارضية بين الوجه الشعبي، أي المدني والسياسي والديموقراطي، لهذه الثورة، ووجهها العسكري، أي المسلح والعنفي والمتطرّف.

ربما يجدر بنا هنا أن نأخذ في الاعتبار أن هذا التأزم، بحد ذاته، ليس جوهرانيا، ولا ثابتا، إذ هو ناجم في الأصل، عن تأزم الثورة والمجتمع السوريين، بمعنى أنه نتاج عديد الأسباب، داخلية وخارجية، ضمنها العنف التدميري الذي انتهجه النظام ضد السوريين، وحثه على إضفاء طابع طائفي عليها، إضافة إلى طول أمد الثورة، و تصدع اجماعات السوريين، وغياب غالبية المجتمع عن معادلات الصراع، وخذلان المجتمع الدولي.

يتفق كثيرون بأن رزان باتت بمثابة الوجه الأبرز الذي بات يعبّر عن الوجه المدني لهذه الثورة، في طورها الأول، ليس لأن رزان حقوقية وكاتبة وناشطة سياسية، فقط، بل ولأنها أصرّت، أيضا، على البقاء في سوريا، ولم تخرج، رغم كل التهديدات التي تعرّضت لها. « أنا هنا لأنني هنا في سوريا بلدي»، هكذا أجابت رزان، التي كانت أسّست «لجان التنسيق المحلية»، وأنشأت «مركز توثيق الانتهاكات في سوريا»، وسهرت على اصدار مجلة «طلعنا عالحرية».

عموما، ليس القصد هنا الحديث عن رزان، و إنما عن الوجه المغيّب لهذه الثورة، الذي تمثله رزان وأمثالها، والذي تدين له هذه الثورة بوجودها، وبشرعيتها.

فهؤلاء الشبان الشجعان هم الذين كسروا حاجز الخوف، وتحدّوا جبروت النظام، وأجهزة المخابرات وعصابات الشبيحة، وخرجوا إلى ساحات المدن، يهتفون: «الشعب السوري ما بينذل» و «سوريا بدها حرية»، مع أن سلاحهم الوحيد كان يتمثل بالمتظاهرات والتجمعات الشعبية، التي كانوا يصدحون فيها بحناجرهم بأناشيد الحرية، ويلوحون فيها بقبضاتهم.

طبعا، ليست هذه مفاضلة بين الوجه الشعبي والمدني للثورة وبين وجهها العسكري والمسلح، فمن السذاجة الاعتقاد بإمكان إسقاط هكذا نظام بمتظاهرات واعتصامات وشعارات، وإنما الغرض هنا يتعلق بالتنويه إلى مخاطر تغليب وجه على آخر، ومخاطر إزاحة البعد الشعبي للثورة وتهميشه لصالح البعد المتعلق بالعسكرة والجماعات المسلحة.

وفي مراجعة لمسارات الثورة يمكننا ببساطة ملاحظة أن النظام اشتغل بحرص ودأب شديدين، منذ البداية، على إزاحة البعد الشعبي، المدني والسلمي والديموقراطي للثورة.

فقبل بروز ظاهرة العسكرة، والصراع المسلح، كان معدل الشهداء برصاص رجال الأمن والشبيحة يبلغ نحو ٦٠٠ شخص شهريا. وكان النظام أنكر الثورة، حتى أنه اعتبر التظاهرات العارمة، التي شهدتها ساحات مدينتي حمص وحماه، مجرد فبركات تلفزيونية، قبل أن يفضها بالرصاص والدبابات، علما أنه حال دون تمكين جماهير حلب ودمشق و درعا واللاذقية من إيجاد ساحة لهم.

وإلى هذا وذاك فقد سعى النظام لدفع السوريين في المناطق الحاضنة للثورة إلى ترك أحيائهم، وحتى تهجيرهم خارج البلد، ضمن استراتيجيته الرامية لإفراغ الثورة، بتقويض طابعها الشعبي، وذلك بتعمده تدمير الأحياء الشعبية، ومحاصرتها، وتعريضها للقصف المستمر.

ما يلفت الانتباه، أيضا، أن النظام الذي أطلق من معتقلاته بعض منتسبي أو مناصري تنظيم «القاعدة»، و الجماعات الدينية العنيفة والمتطرفة، في الأشهر الأولى للثورة، اشتغل في المقابل على إخفاء الناشطين الثوريين السلميين، الذين كانوا يقودون المتظاهرات، ويلهمون الناس بالشعارات، المتعلقة بالحرية والكرامة و الديموقراطية.

هكذا كان نصيب مئات الناشطين القتل برصاص القناصة أو بهراوات الشبيحة أو التعرض للاعتقال، أو دفعهم إلى الخروج من البلد، و هو ما حصل بقتل الناشط من داريا غياث مطر و عديد من قادة المتظاهرات في دمشق وحلب وحمص وحماه ودرعا واللاذقية والرستن، وباعتقال كثر من أمثال مازن درويش (رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير)، والكاتب علي الشهابي، وبإجبار مئات من النشطاء للخروج إلى المنافي.

في هذا الإطار، فقد اضطلعت الأنشطة الإعلامية بدور متميّز، إن في مواجهتها حال الانكار، و الحجب، و التشويه، التي حاول فيها النظام محاربة الثورة، أو في سعيها لكسر حاجز الخوف، و إشاعة مظاهر التمرد و العصيان، بغرض تحرير الوعي الشعبي، و المجال العام، من احتلال النظام.

و في هذين الحالين استطاعت الثورة، لأول مرة، فتح الفضاء العام أمام السوريين، من خلال مناخ الحرية الذي اتاحته، وأيضا من خلال هذه الورشة الهائلة والمدهشة للأنشطة الإعلامية التي حفلت بها، والتي انخرط فيها كتاب وفنانون ومصورون، مع أخذنا في الاعتبار الظروف الصعبة التي اشتغلوا فيها، في وضع كان فيه فيلم الفيديو على موبايل، يعرض صاحبه للقتل أو للإعتقال، وفي وضع كان فيه أي شخص يلتقط صورة، أو يرسل بريدا الكترونيا، كأنه يقوم بعملية انتحارية.

بالمحصلة، فقد اضطلعت مجموعة من الشباب الشجعان و الرائعين، الذين يتوقون للخلاص و الحرية، في سوريا مغايرة، بدور هو في غاية الأهمية، يتمثل بخلق التواصل بين السوريين، و فيما بينهم و بين العالم، في تحد لكل حواجز النظام العسكرية و أجهزته الاستخباراتية، و خبراته في القمع و الحجب و التورية و التزييف و التلفيق.

و الحال، ففي معمعان الثورة، نشط هؤلاء الشباب على شبكات التواصل الاجتماعي لسد الفراغ المتعلق بغياب التشكيلات السياسية، و بإنشاء التنسيقيات، و المواقع الإعلامية على الشبكة العنكبوتية، و تم انشاء بعض اذاعات FM، و ثمة تجارب أقل لمحطات تلفزيونية.

و لعل التجربة الأكثر تمايزاً و إدهاشاً، من وجهة نظري، تمثلت في إصدار الصحف و المجلات، التي عرفت السوريين على كتابات جديدة، لكتاب شباب لم يكونوا معروفين من قبل، يطرحون أسئلة من خارج الصناديق المعروفة و المعهودة.

و كانت تلك مفارقة لافتة حقاً، فسوريا التي كانت فقيرة في الصحافة، و التي ظلت لعقود مقتصرة على ثلاثة صحف تشبه بعضها البعض (تشرين و البعث و الثورة)، مع صحف محلية لبعض المدن، و التي كان كتابها، غير المحسوبين على النظام، يجدون متنفسا لهم في الصحافة اللبنانية و الخليجية، باتت فجأة تعجّ بالحياة الصحفية و مليئة بالصحف و المجلات.

و لعل المقارنة في العمل الصحافي ما قبل و ما بعد الثورة تبين الفارق الكمي و النوعي بين الحالين، و تبين كم كان السوريون يفتقدون لحرية التعبير، و للرأي الآخر، و تبين كم تم تضييع مواهب و طاقات لأجيال من الشباب في العقود الماضية، بسبب نظام الاستبداد.

هكذا، ففي غضون هذه الثورة، تعرّفنا على إعلام آخر، يضجّ بالحرية، و على شباب مليء بالحماسة، و بالنضج السياسي، و بالأسئلة الفكرية، حتى عناوين هذه المجلات و الصحف بدت لافتة وجميلة ومعبّرة.

ففي غضون هذه الفترة، من عمر الثورة، بتنا أمام صحف و مجلات من مثل: «طلعنا عالحرية»، و «سوريا بدها حرية» و «شرارة آذار»، و «أوكسجين»، و «جسر» و «البديل»، و «ثوري أنا»، أو مثل «حنطة»، و «زيتون»، و «عنب بلدي»، و «ياسمين»، ثمة أيضا «شام» و «سوريتنا»، و «دمشق»، و «زمان الوصل»، و «تواصل»، و «عهد الشام» و «ضوضاء»، و «عين المدينة»، و «الغربال»، و «صدى الشام»، و «تمدن»، و «المسار الحر»، و «ولات»، و «صور»، و «بناة المستقبل»، و «طيارة ورق» (للأطفال).

تتمة: معاناة أن تكون صحفيا في حلب

لينا الحكيم

هنا كل شيء مبهم وغامض، فالشائعات تنتشر كالنار في الهشيم، حتى لو كنت بقلب الحدث تجد نفسك غير مدرك تماماً لما يحصل. قد تكون ضمن منطقة محددة حين سقوط قذيفة فيها، لكن لكل شخص روايته عمّا حدث حقا، وعن عدد الإصابات، فلا وجود لمصادر رسمية يمكن التحدث إليها أو أخذ المعلومات منها. الشارع اليوم هو مصدر كل الأخبار.

الطرقات في هذا الجزء من المدينة مغلقة بالسواتر الترابية، أو مقسمة بحواجز تابعة للجيش و"كتائب البعث". يسبب ذلك ازدحاما دائما في الطرقات، والتواجد الأمني في كل مكان يجعل من شبه المستحيل حمل كاميرا والتصوير العلني في حال لم يكن الصحفي تابعا لجهة إعلامية موالية للنظام.

يقوم الحاجز الفاصل بين قسمي المدينة بالتفتيش والتدقيق في هويات المارة، مما يعرقل تنقل النشطاء والإعلاميين المقيمين في القسم الغربي من المدينة إلى القسم الآخر ونقل ما يحدث فيه، مثل عمليات القصف المتتالية من طائرات النظام، التي أوقعت في الاسبوعين الماضيين عددا كبيرا من الضحايا المدنيين. أما صعوبة العمل في القسم الشرقي من حلب، فهي ناتجة بشكل رئيس عن اختطاف الإعلاميين المتكرر من جهات إسلامية متعددة أبرزها "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وهي صعوبات تقف في وجه أولئك الذين يقطنون الأحياء غير الخاضعة للنظام، مثل الناشط الإعلامي عبد الوهاب الملا، الذي اختطف في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ولا يزال مصيره مجهولا.

في أحياء حلب الغربية، تنتشر قصص الخطف و"التشليح" أي السرقات، التي تبدأ من الأموال والهواتف الخليوية، وصولا إلى سرقة السيارات في وضح النهار بقوة السلاح. أو قد تحدث خلال الليل، ليستفيق أحدهم دون أن يجد سيارته أمام منزله. كما يجري أيضا العديد من عمليات الاختطاف لأجل طلب فدية مالية مرتفعة من ذوي الضحية، دون أن يدري أحد لمن تتبع هذه العصابات: هل هم شبيحة، أم لصوص يستغلون الفوضى المتفشية في البلاد؟

جميع هذه الأخطار الأمنية تزيد الضغط علينا كشباب وشابات من قبل ذوينا، الذين باتوا يقلقون من خروجنا اليومي من المنازل ويتحفظون على التأخير. رقابة الأهل وقلقهم، ولو المبرر، يزيد الصعوبات، فخلال وقت قليل يتوجب على الصحفية أن تخرج لتحصل على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول التقرير الذي تعمل عليه. فغالب النشطاء الإعلاميين لا علم لذويهم بنشاطهم، بسبب خوف الأهل من اعتقال أبنائهم وجلب "البلاء" على العائلة، فمن المعروف أن الأمن السوري يمارس الضغط على العائلة كاملة وليس فقط على الناشط المعتقل.

في ظل هذه التحديات جميعها، يبقى الألم كبيراً أن يرى الإنسان مدينته ووطنه يتعرضان للهدم والدمار أمام ناظريه، دون أن يتمكن في أحيان كثيرة من إيصال صوته.